وصول المرام باستخراج المسائل النحوية في كتاب (إفهام الأفهام) للأهدل تـ(1246هـ)

د. جابر عمر محمد بقش[1]

[1] - أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللُّغة العربيَّة، كلية التربية، بجامعة الحديدة، اليمن.

المقدمة:

لقد شهدت اليمن، في ظل الحضارة العربية، والإسلامية، حركة علمية، وفكرية، وثقافية، في مجالات المعرفة المختلفة؛ بحكم ارتباطها الوثيق؛ بالخلافة الإسلامية على مدى امتداد رقعتها، وسهولة ارتحال العلماء منها، وإليها، وكان للدرس النحوي، والصرفي، واللغوي، نصيب منها، وكان من بينهما عالمنا الفذ الشهير بمصنفاته العديدة، ومن أبرزها كتابه الفقهي، المغمور الذي لم تطلع عليه الشمس، إلا قبل قليل، وهو ما زال حبيسًا في أدراج المكتبات، إلى أن شاء الله إخراجه محققًا في وقتنا الحاضر على يد باحث من آل الأهدل، وكان المنهل الصافي لطلاب العلم في مكة المكرمة، وغيرها من بلدان العالم الإسلام، وبخاصة اليمن.

وكان يتداول بين علمائنا وطلاب العلم، والذي يدرس في حلقات العلم في المسجد النبوي، والمسجد الحرام، بمكة المكرمة؛ إذ درسه صاحبه آنذاك، وهو حافل بالمسائل النحوية كتاب (إفهام الأفهام)، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، وهو العلامة يوسف بن محمد البطاح الأهدل، المعروف بالبطاح، وكتابه موضوع البحث، يُعد من أهم المصادر الفقهية؛ وذلك ببذل مؤلفه فيه من جهد كبير حيث تناول الخاصة بالأحكام الشرعية.

وقد حفر في عقول طلاب العلم أن الإمام الزبيدي، ابن البطاح الأهدل، فقيه شرعي، والقليل منهم، من يعرف أنه لغوي، ونحوي كبير؛ وبنظرة سريعة في كتابه، (إفهام الأفهام)؛ يظهر لنا بأنه كان لغويًّا، ونحويًّا مدققًا؛ ذلك أنه يقف عند الأحاديث الوارد فيها بعض الإشكالات، المحتاجة إلى تبيين؛ فيشير إليها أحيانًا، ويوضحها أحيانًا أخرى.

فاستخرت الله وجعلت ما ورد من مسائل في النحو في هذا الكتاب عنوان بحثي للترقية.

أسباب البحث:

أولًا: كنت أقرأ في الصفحات الأولى من كتاب سيبويه فوقفت متعجبًا مما ذكر في هذه المقولة من الكتاب: حدثنا أبو جعفر الطبري، قال سمعت الجرمي يقول: أنا مذ ثلاثون عامًا أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه).

قال محمد: فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب،والانكار فقال: (أنا سمعت الجرمي يقول هذا: وأومأ بيديه، إلى أذنيه، وذلك أن أبا عمرو الجرمي، كان صاحب حديث؛ فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر، والتفتيش)[1].

وانطلاقًا من هذا النص بدأت أقرأ، وأفتش في الكتب الفقهية، لعلي أجد بغيتي في كتاب يربط بين مسائل الفقه، والنحو فوجدت كتاب(إفهام الأفهام)، حافلًا بالمسائل النحوية، التي لها علاقة بالمسائل الفقهية، وكان هذا السبب الأول، الذي حملني على الخوض في هذا المضمار النحوي، في اليمن عند ابن البطاح الأهدل في كتابه (إفهام الأفهام)، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام.

ثانيًا: أن هذا الموضوع لم يسبق إليه أحد -بحسب علم- وإطلاعي في التراث الفكري، والنحوي في اليمن، وخاصة الربط بين المسائل الفقهية، والنحوية عند ابن البطاح الأهدل في كتابه، (إفهام الأفهام) بالدراسة، والبحث.

ثالثًا: التعريف بابن البطاح الاهدل الذي ظل اسمه يتردد في كتب التاريخ، والتراجم، واشتهر بأنه فقيه، وليس بنحوي.

رابعًا: إظهار العلاقة بين المسائل الفقهية، والمسائل النحوية، وأن علم النحو ليس الهدف منه حفظ القواعد، والأحكام النحوية فقط، ولكن هذا العلم هو: وسيلة لمعرفة، وفهم نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة.

خامسًا: الكشف عن رافد اليمن الحضاري، والفكري المتمثل في المعارف والعلوم المختلفة.

أهداف البحث:

1- الأخذ بأيدي طلاب العلم الذين يدرسون كتاب (إفهام الأفهام)؛ وذلك بتوضيح المسائل النحوية، التي تواجههم في هذا الكتاب.

2- الربط بين المسائل الفقهية، والمسائل النحوية؛ وبيان ذلك للدارسين، والباحثين.

[1]) الكتاب 5/1، 6.

3- رفد المكتبة اليمنية خصوصًا والعربية عمومًا بقدر جهدي، وطاقتي في المجال الذي لا يسلكه إلا قليل من الباحثين، والدارسين.

4- خدمة للنصوص العربيَّة الأصيلة عمومًا، والنص النبوي الشريف على وجه الخصوص.

منهج البحث:

أولًا: قرأت كتاب (إفهام الأفهام)، كاملًا قراءة متأنية لاستخراج المسائل النحوية.

ثانيًا: اعتمدت على نسخة مطبوعة بتحقيق محمد بن أحمد بن بكر الأهدل، دار البرهان للطباعة، والدعاية، والإعلان، الطبعة الأولى، 1439هـ، 2018م.

ثالثًا: استعنت ببعض النسخ الأخرى.

رابعًا: عدت إلى الكتب النحوية المشهورة؛ وذلك لتأصيل المسائل النحوية التي جاءت في الكتاب، لابن البطاح الأهدل(إفهام الأفهام).

خامسًا: أذكر المسألة النحوية، ثم أذكر أقوال النحاة، وأحاول الترجيح من الآراء ما استطعت إلى ذلك سبيلًا.

تقسيم البحث:

وقد تكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على ما يلي:

المقدمة: أشرت فيها إلى أسباب اختيار البحث، والأهداف، والمنهج الذي سلكته في البحث.

التمهيد: أما التمهيد، فقد تحدثت فيه عن محورين:

الأول: الصلة بين علم النحو، وعلمي الفقه، والحديث.

الثاني: التعريف بابن البطاح الأهدل، وكتابه(إفهام الأفهام).

المبحث الأول: الوجوه المختلفة في الإعراب.

المبحث الثاني: أوجه الإعراب المختلفة في الأفعال.

المبحث الثالث: الحذف والتقدير.

تمهيد:

يشمل التمهيد الآتي:

1- الصلة بين علم النحو، وعلمي الفقه، والحديث.

2- ابن البطاح الأهدل، وكتابه (إفهام الأفهام).

أولًا: الصلة بين علم النحو، وعلمي الفقه، والحديث:

ارتبط علم النحو والصرف بعلمي الفقه، والحديث في العهد المبكر، وتوطدت الصلة بين هذه العلوم الثلاثة: (النحو والصرف، والفقه، والحديث، منذ النشأة الأولى، في القرن الأول الهجري).

وأكبر دليل على توثيق هذه الصلة ما جاء في الصفحات الأولى، من كتاب سيبويه، رواية عن أبي جعفر أحمد بن محمد قال: (سمعت أبا بكر بن شقير يقول: حدثني أبو جعفر الطبري قال: سمعت الجرمي يقول: أنا مذ ثلاثون عاما أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه. قال فحدثت به محمد بن يزيد، على وجه التعجب والإنكار. فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا: وأ ومأ، بيديه إلى اذنيه؛ وذلك أن أبا عمرو الجرمي، كان صاحب حديث؛ فلم علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه، يتعلم منه النظر والتفتيش)[1].

فالنظر إلى هذا النص كيف اعتمد العلامة النحوي أبو عمرو الجرمي، على علم النحو لكي يتفقه في الحديث، ويستنبط منه مسائل الحلال، والحرام.

ومن هذا المنطلق ندرك أن الفقيه، أو المحدث، لا بدَّ أن يعتمد على علم النحو، والصرف؛ لكي يستطيع استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب، والسنة، ولا سيما إذا أراد الفقيه، أو المحدث أن يبلغ رتبة الاجتهاد.

وقد أتى ي في كتاب السيوط الاقتراح نص للإمام الرازي بين فيه ذلك فقال: (اعلم أن معرفة اللغة، والتصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالاجماع، ومعرفة الأحكام،

1) ينظر: كتاب سيبويه 5/1، 6 .

بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بدَّ من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب، والسنة، وهما: واردان بلغة العرب، ونحوهم، وتصريفهم، فإذن توقف العلم؛ بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة، والنحو، والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف فهو واجب، فإذن معرفة اللغة، والنحو، والتصريف، واجبة)[1].

والمصادر قد روت كثيرًا من المسائل الفقهية المترتبة على المسائل النحوية؛ بل إن العلامة جمال الدين الآسنوي، قد صنف كتابًا في هذه المسائل سماه (الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية).

قال في مقدمة كتابه[2]: (فإن علم الحلال والحرام، الذي به صلاح الدنيا، والأخرى وهو المسمى بعلم الفقه مستمد من علم أصول الفقه، وعلم اللغة العربية فأما استمداده من علم الأصول فواضح، وتسميته بأصول الفقه ناطقة؛ بذلك وأما العربية فلأن أدلته – من الكتاب، والسنة – عربية، وحينئذٍ فيتوقف فهم تلك الأدلة على فهمها، والعلم بمدلولها على علمها).

ولا بأس،في أن نذكر بعض الأمثلة التوضيحية التي تبين مدى ارتباط علم النحو بعلم الفقه، فمن ذلك:

ما رواه ياقوت في معجم الأدباء[3]: (أن الفراء النحوي، كان يوما عند محمد بن الحسن فتذاكروا، في الفقه،والنحو ففضل الفراء، النحو على الفقه، وفضل محمد بن الحسن الفقه على النحو.

قال الفراء: قل رجل أنعم النظر في العربية، وأراد علما غيره، إلا سهل عليه، فقال محمد بن الحسن: يا أبا زكريا، قد أنعمت النظر في العربية، وأسألك من باب في الفقه، فقال: هات على بركة الله تعالى، فقال له: ما تقول في رجل صلى فسها في صلاته، وسجد سجدتي السهو، فسها فيها؟

1) الاقتراح السيوطي صـ30.
2) الكوكب الدري صـ185.
3) الكوكب الدري صـ46.

فتفكر الفراء ساعة ثم قال: (لا شيء عليه، فقال له محمد لم؟ قال: لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدة السهو تمام الصلاة، وليس للتمام تمام، فقال محمد بن الحسن: ما ظننت أن آدميا يلد مثلك).

2 – وما رواه الزبيري في المناظرة التي جرت بين الكسائي،وأبي يوسف قال: (دخل أبو يوسف على الرشيد – والكسائي يمازحه – فقال له أبو يوسف: هذا الكوفي قد استفزعك،وغلب عليك، فقال: يا أبا يوسف أنه ليأتين بأشياء يشتمل عليها قلبي، فأقبل الكسائي على أبي يوسف قال: يا أبا يوسف هل لك في مسألة؟ قال: نحو، أوفقه؟ قال :بل فقه، فضحك الرشيد حتى فحص برجله، ثم قال: تلقى على أبي يوسف فقها! قال: نعم. قال: يا أبا يوسف، ما تقول في رجل قال لأمراته: أنت طالق أن دخلت الدار؟ قال: إن دخلت الدار طلقت. قال: أخطأت يا أبا يوسف. فضحك الرشيد ثم قال كيف الصواب؟ قال: إذا قال: (إن) فقد وجب الفعل، وإذا قال: (أن) فلم يجب، ولم يقع الطلاق، قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي)[1].

3 – ومن ذلك ما جاء به قائلا: (ألا ترى أن الرجل إذا أقر فقال: (لفلان عندي مائة غيرُ درهم)، برفع (غير) يكون مقرا بالمائة كاملا، لأن (غير) هنا صفة للمائة، وصفتها لا تنقص شيئًا منها. وكذلك لو قال: (له عليَّ مائة إلا درهم) كان مقرا بالمائة كاملة؛ لأن (إلا) تكون وصفًا كغير. قال الله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللهُ لَفَسَدَتَا}[2].

ولو قال: (له عندي مائة غير درهم أو إلا درهمًا).

بالنصب لكان مقرا، بتسعة وتسعين درهما، لأنه استثناء، والاستثناء إخراج ما بعد حرف الاستثناء إخراج ما بعد حرف الاستثناء، من أن يتناوله الأول، وكذلك لو قال: (ماله علي مائة إلا درهمين) لم يلزمه شيء؛ كما لو قال: (ماله علي ثمانية وتسعون درهما) ولو رفع فقال: (ما له عندي مائة إلا درهمان) لكان مقرا بدرهمين، والمسائل في ذلك كثيرة)[3].

1) المصدر السابق صـ47.
2) سورة الأنبياء الآية: 22.
3) شرح المفصل لابن يعيش 11/1.

مجلة آداب الحديدة - العدد الثالث عشر (إبريل – يونيو 2022م) كلية الآداب - جامعة الحديدة
http://al-adab-journal.com ISSN:2710-1312 (Online) ISSN:2710-1304 (Print)

ثانيًا: التعريف بابن البطاح الأهدل وكتابه:

- اسمه ونسبه:

هو السيد يوسف بن محمد بن يحيى بن أبي بكر بن علي بن محمد بن أحمد (البطاح) ابن (المساوى) بن أحمد (الشهاب) ابن عمر (الخبيتي) ابن علي المعروف بـ(عبدالحي) ابن عمر بن علي الشيخ بن أبي النبال ابن الشيخ الكبير علي (الأهدل)[1].

والبطاح: نسبة إلى عمر البطاح ابن علي الأهدل، وقيل نسبة إلى بطحاء مكة المكرمة، لأنه سكن البطاح فسمي بطاحًا.

- مولده ونشأته:

فقد ولد السيد يوسف بن محمد البطاح الأهدل، في مدينة زبيد بلدة آبائه وأسلافه الكرام، كما أشارت بذلك بعض المصادر أن مسقط رأسه كان بمدينة زبيد[2].

ولم نقف على السنة التي ولد فيها، وذلك أن الكتب التي ترجمت للسيد يوسف بن محمد البطاح الأهدل، لم تذكر تأريخ ميلاده ولا حتى الإشارة إليه.

وفي مدينة زبيد كانت نشأة العلامة ابن البطاح الاهدل، وأخذ عن علمائها فحفظ القرآن الكريم وأتقنه، وأخذ العلوم النقلية، والمعارف العقلية، وله باع طويل في الأصول وعلم اللغة، والأدب، وله معرفة واسعة بكتب التفسير المنقول، والمعقول، والفقه، حافظًا لأقوال الفقهاء، وآرائهم، وله ملكة قوية يميز بها المفهوم والمنطوق، وكان بارعًا في الاتقان، والحفظ، واستحضار المعلوم[3].

وكان منذ الطور الأول من اطوار حياته يتمثل بعهد الطفولة، التي قضاها في حجر أبويه وبين أبناء أسرته بني البطاح المشهورة في مدينة زبيد باليمن، والتي ظهر منها علماء أعلام في الفقه والادب، تولوا القضاء، والتدريس،والفتوى، وأفادوا الناس أزمانًا، وفي أكناف هذه الأسرة العريقة في دينها، وعروبتها، والمشهورة بالعلم، والخطابة، والأدب، والشعر[4].

1) إفهام الأفهام 9/1، معجم المؤلفين، 182/4 .
2) المصدر السابق 10/1 .
3) إفهام الأفهام 10/1.
4) المصدر السابق 10/1.

وفي مدينة زبيد هي موطن آبائه وأجداده، ومنبت غرس أسرته، أشرق بدره المنير، وتفتق زهرة النضير، في رحاب العلم والإيمان، حيث عاش طفولته في محيط إيماني،وبيئة علمية، وبين أحضان أسرة متدينة، وأواسط أسرة كريمة شهرت بالعلم، وعرفت بالصلاح،والاستقامة[1]. وكانت مدينة زبيد حينها من أهم المراكز العلمية، ومن أعرق الجامعات التعليمية، التي تدرس فيها مختلف فنون العلوم الدينية، والعربية، ليس على مستوى اليمن وشبه الجزيرة العربية فحسب، بل إنها بين نظيراتها أكثر شهرة، وأوفر مادة وأغزر ثقافة، وأوسع ثراء فكريًّا على مستوى العالم الإسلامي[2].

- مشايخه:

مما لا شك فيه أن، من تتلمذ السيد يوسف بن محمد البطاح الأهدل، على أيديهم، وأجازوا له مروياتهم، ومؤلفاتهم كثيرون، فإن السيد يوسف، قد أخذ العلم عن علماء مدينة زبيد باليمن كما ذكرنا، ثم هاجر إلى الحجاز عن علماء مكة والمدينة، وعن كثير من العلماء ممن قدموا إليها للحج والعمرة، أو المجاورة والزيارة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر[3]:

1- سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل الزبيدي أبو المحاسن.

2- يوسف بن حسين البطاح الأهدل هو عم الشيخ يوسف البطاح الاهدل.

3- أحمد بن محمد شريف مقبول الأهدل.

4- يوسف محمد بن علاء الدين المزجاجي الزبيدي الحنفي.

5- عبدالخالق بن علي بن محمد المزجاجي الزبيدي الحنفي.

6- أحمد بن علوي باحسن باعلوي الحسين المدني المعروف بجمل الليل.

7- أحمد بن محمد الخلوتي الصاوي المصري فقيه مالكي.

8- عبدالله بن سلمان الجرهزي اليمني الشافعي فقيه محدث.

1) المصدر السابق 11/1.
2) المصدر السابق 11/1.
3) إفهام الأفهام 14/1: 17.

9- عبدالله بن عمر الخليل اليمني الشافعي.

10- عبدالله بن محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الحسني الصنعاني.

11- عثمان بن علي الجبيلي.

12- علي بن عبدالبر بن علي أبو الحسن الحسيني الونائي المصري فقيه شافعي أزهري.

13- علي بن محمد القناوي المصري الشافعي الخلوتي.

14- محمد بن أحمد بن حسن بن عبدالكريم الخالدي.

15- محمد بن سلمان الكردي المدني الشافعي شيخ العافية بالمدينة.

16- محمد بن صالح بن إبراهيم الزبيري.

17- محمد طاهر بن محمد سعيد المكي الحنفي.

- رحلاته:

فبعد أن هاجر السيد يوسف بن محمد البطاح الأهدل، إلى الحرمين الشريفين، وجاور بهما، تفرغ للتدريس والتأليف، كما ذكرنا، كانت له مؤلفات عدية، وأكثر من التأليف، فهجرته لطلب العلم وتعليمه وقد عم النفع به في الأقطار، وسار يذكره الركبان، وما ذاك إلا ببركة علمه وإخلاصه لذلك.

- تلاميذه:

مما لا شك فيه، أن من تتلمذ على يد السيد يوسف بن محمد علي البطاح الأهدل، الكثير فقد تصدر السيد البطاح للتدريس والإفتاء منذ أن كان في اليمن، فتتلمذ عليه فيها جمع كبير، ثم تفرغ في الحرمين للتدريس والتأليف، فقام بتدريس الحديث والتفسير والأصول والبلاغة والتأريخ الإسلامي، وختم الطلاب على يديه كثيرًا من الكتب في شتى الفنون، وتخرج من تحت يديه

تلاميذ كثيرة أصبحوا بعده قناديل تضيء ساحات الحرم، وخارجه فما لا ريب فيه أن كان له تلاميذ كثيرون نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر[1]:

1- إبراهيم بن أحمد البطاح الأهدلي اليمني.

2- أبو بكر بن علي البطاح الأهدلي اليمني.

3- أحمد عارف حكمت بن إبراهيم بن عصمت بن إسماعيل رائف باشا زاده الحنفي الحسني الإسلامبولي ويدعى بعصمة الله، فتوى 1275هـ قاضي تركي المنشأ اشتهر بخزانة كتب عظيمة له في الدينة المنورة تعرف بمكتبة عارف حكمت تقلد قضاء القدس ثم قضاء مصر فقضاء المدينة المنورة له بنظم باللغات العربية، والفارسية، والتركية[2].

4- محمد بن عبدالله بن أحمد باسودان اليمن.

5- العلامة الوجيه عبدالرحمن بن سليمان الأهدل.

6- العلامة أحمد عبدالله الحضرمي.

7- العلامة علوي بن سقاف الجفري.

8- العلامة عبدالله بن عمر بن يحيى.

9- العلامة عبدالله بن حسين بلفقيه.

10- العلامة محمد بن حاتم بن عبدالله الاحسائي.

11- العلامة محمد بن عيدروس بن عبدالرحمن الحبشي.

12- العلامة عبدالله بن سعيد بن سمير الحضرمي.

13- العلامة عبدالرحمن بن المنصور بن الحسين بن المتوكل.

14- العلامة القاضي محمد بن يحيى بن عبدالله الضمدي.

15- العلامة المسند محمد بن حسين الحبشي.

1) إفهام الأفهام 18/1 : 20
2) الإعلام 141/1.

16- العلامة المفتي أحمد زيني دحلان.

17- العلامة محمد بن حيدر الملا محمد مبين الأنصاري الكنوي.

ومن يقرأ تراجم تلامذته فإنه يلاحظ أن معظمهم بلغ رتبة الفتيا والتدريس في بلده، وما ذاك إلا دليل على سعة وقوع باع عالمنا، وتمكنه من العلو وحسن القائه وتربيته.

- مؤلفاته وآثاره العلمية[1]:

بعد هجرته إلى الحرمين الشريفين، ومجاورته لهما تفرغ فيهما للتدريس والتأليف وإن من هذه المؤلفات التي وقفنا عليها:

1- إفهام الأفهام، بشرح بلوغ المرام في أحاديث الأحكام، وهو الكتاب الذي بين أيدينا وهو موضوع البحث والدراسة.

2- إرشاد الأنام إلى شرح فيض الملك العلام لما اشتمل عليه النسك من الأحكام.

3- تشنيف السمع بأخبار القصر والجمع.

4- توضيح المسالك بشرح دليل السالك إلى مالك الممالك.

5- المواهب العلية بشرح الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية.

6- فيض المنان بشرح زيد ابن رسلان.

7- رسالة في التوسل والاستغاثة.

8- رسالة في الأقوال المنتزعة من المؤلفات في شرائط الجمعة.

9- رسالة في أحكام التقليد.

- مكانته العلمية[2]:

نال عالمنا مكانة علمية ذائعة، وكان موضع التقدير والاحترام لدى أهل عصره، ولم يكن كأي عالم فحسب، بل لقد تميز بالتفنن[3] والبراعة مع الاتقان، فهو العالم الذي يعتمد عليه ويوثق به،

1) إفهام الأفهام 20/1 : 23.
2) المصدر السابق 23/1.
3) المصدر نفسه1/23

فنال الإعجاب والثناء لدى شيوخه الأفذاذ، وتلامذته النجباء، فقد اعتنى به عمه الإمام يوسف بن الحسين اعتناءً كبيرًا، وكذا شيخه النفيس سليمان بن يحيى، وما ذاك إلا لما شاهدا فيه من النبوغ والذكاء، ما يؤهله أن يتصدر للإفتاء والتدريس بمكان عام كالحرمين[1]، ولما رآه شيوخه مكبًا على الاشتغال في العلم والانهماك فيه، أجازوا له بالتدريس والافتاء والإفادة[2].

وقد سجل لنا العلامة أحمد بن حسن العطاس حادثة برمتها فقال[3]: (إنه إمام كبير في العلم والولاية، ولما جاء إلى مكة حضر في مقام الشافعي وقد أقيمت الصلاة، فنازع الإمام في الإمامة وقال له: أنا أحق بها منك فترافعا إلى الشريف، فقال له الشريف ما تقول؟! فقال: أنا أحق بالإمامة، فقال له: ولم ذلك؟! فقال: لأني شريف حسيني، عالم متبرع بصلاتي، فقال لأهل مكة: هل سلمتم له فيما يدعيه؟ فقالو: نعم، إلا في العلم، فقال لهم: اسألوا عما شئتم، وإن شئتم سألتكم؟ فقالوا: سلمنا لك، فقال لهم: أذعنتم لي بذلك؟ فقالوا: نعم، فقال لهم: أما إذا أذعنتم فالإمامة لكم، ثم سمعهم يقولون: هذا سيد يماني فقير، ويدخل فيما لا يعنيه، فكتب إلى وكيله بزبيد، وقال له: أرسل إلى مكة ما تحصل لنا من غلة هذه السنة، فأرسل إلى مكة مائتي حمل من الطعام وقد رالله وقوع الغلاء،وخلو مكة من الطعام في ذلك اليوم فأخبر الشريف؛بذلك وانتفع الناس بطعامه، وهكذا أهل البيت، من أراد أن يطول عليهم هضمه الله)[4].

- ثناء العلماء عليه وأقوالهم فيه:

إضافة إلى ما تقدم من مكانة عالمنا العلمية، وإضافة عند ذكر اسمه ونسبه، فقد قال عنه تلميذه صاحب (النفس) في وصفه: (هو شيخنا، السيد العلامة الماجد، ضياء الإسلام... كانت له اليد الطولى في سائر العلوم، لا سيما علم الحساب والمساحة والجبر والمقابلة والفرائض)[5].

1) المصدر نفسه1/23
2) المصدر نفسه 1/23
3) إفهام الأفهام 24/1 : 25.
4) تذكر الناس صـ130ـ.
5) إفهام الأفهام 25/1.

وقال عنه زبارة: (السيد العلامة النقي)[1]. وقال عنه كحالة: (فقيه محدث، مشارك في الحساب والتأريخ والفرائض)[2].

ومن المعلوم أن مثل هؤلاء المؤرخين لا يطلقون هذه الألفاظ على أي شخصية، وما أطلقوها عليه إلا أنه أهل لذلك، ومستحق له دون ادنى شك، مما يشهد أن له منزلة عند الله هي أعلى من ذلك.

- وفاته[3]:

كانت وفاة السيد يوسف بن محمد بن يحيى بن أبي بكر بن علي البطاح الأهدل، 1246 هجرية، بمكة المكرمة، كما ذكر ذلك الشيخ صديق القنوجي في التاج المكلل، وكما ذكره معظم المترجمين، وقد اتفق المترجمون له على أنه توفي شهيدا في الوباء العام الذي أجتاح البلاد في تلك السنة، الواقع سنة ألف ومائتين وستة وأربعين الذي مات فيه خلائق لا يحصون من الحجاج، وغيرهم ودفن السيد يوسف البطاح في مكة المكرمة بمقبرة المعلى، وهكذا ودع أهل مكة عالما من علمائها الأجلاء الأفاضل الأفذاذ وصالحًا من الصالحين وفقدت مكة بوفاته رجلًا من الأعيان والاعلام مثلما فقدت مكة قبله وبعده مثله، فهو من اهل العلم وأقطاب المعرفة، ولفراقه عم حزن كبير أرجاء مكة المكرمة، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وجزاه الله عن العلم والعلماء خير الجزاء، نظير ما قدم من علم وعمل وجعل الجنة مثواه.

ثانيًا: كتاب إفهام الأفهام:

كتاب إفهام الأفهام هو كتاب في الفقه اختصره ابن البطاح الأهدل، عن شرح العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، من كتابه سبل السلام، بمكة المكرمة أثناء تدريسه له لطلاب العلم في الحرمين الشريفين.

1) إفهام الأفهام 25/1.
2) معجم المؤلفين 182/4، إفهام الأفهام 26/1.
3) إفهام الأفهام 27/1.

والمتأمل في هذا الكتاب؛ يجد أن مؤلفه، كثيرًا ما يعتمد على مسائل النحو والصرف في توضيح ما أشكل فهمه من ألفاظ أو عبارات أو أساليب فابن البطاح الأهدل عندما يصادف كلمة غريبة أو تركيبا قلقا نجده يهرع مباشرة إلى مصادر اللغة والنحو لكي يوضح ذلك خاصة وأن معظم الأحاديث النبوية الشريفة قد رويت بالمعنى ولم ترد باللفظ.

وابن البطاح الهدل اعتمد على مصادر عديدة في اللغة، والنحو، والتصريف، لأنه أطلع على تراث ضخم من المعارف الإسلامية عامة، حيث كانت كتب التفسير والقراءات والحديث والفقه، والتصريف والمعاني، واللغة، والإعراب معينًا لا ينضب.

استمد ابن البطاح الأهدل مادة كتابه (إفهام الأفهام شرح بلوغ المرام) منها ويبدو أن من أسباب كثرة مصادره وتنوع مراجعه رغبة في الإلمام بعلوم القرآن والحديث النبوي الشريف الذي هو بصدده واهتمامه بنسبة معظم الأقوال إلى أصحابها والتزامه التنظيم والدقة في معالجة ما يتناوله وإشباع مسائله بحثًا وتوضيحًا وتميزًا وتصحيحًا.

والواضح أنه قد دار في فلك أساطين اللغة وقواميسها كا(أبي عمرو) و(الخليل) و(الأخفش) و(قطرب) و(الكسائي) و(الجوهري) و(الأزهري) وغيرهم.

ولم يسر ابن البطاح في إفادته من المصادر والمراجع على طريقة واحدة ومنهج ثابت فقد يذكر الكتاب الذي نقل عنه أو يذكر المؤلف فقط وهذا هو الكثير الغالب وربما ذكر الكتاب والمؤلف معًا وهو قليل وأحيانًا لا يذكر من ذلك شيئًا ويكتفي بقوله: قيل، أو حكي، أو قال بعضهم، أو قال بعض أهل اللغة، أو أهل العربية، أو بعض اللغويين، وبعض فهماء العرب، أو بعض العرب، أو يقول والعرب تقول[1].

وقد تعددت مصادر ابن البطاح الأهدل، النحوية والصرفية واللغوية ويأتي كتاب (القاموس المحيط) للفيروز أبادي، التي استفاد منها، حيث ذكره أكثر من مرة، عند شرحه العبارات الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة، وفي مقدمة الشارح عند قوله: في شرح المقدمة: (أما بعد فهذا

1) إفهام الأفهام 103/1، 192، 194، 169، 26/3، 107، 194، 196، 280، 301، 313.

مختصر) في القاموس: اختصر الكلام أوجزه[1]، وورد كذلك: (على أصول) جمع أصل وهو أسفل الشيء كما في القاموس[2].

وقوله: (حررته) الضمير للـ(المختصر) وفي القاموس[3] تحرير الكلام وغيره تقويمه، وفي غيره تهذيب الكلام وتنقيحه.

قال في القاموس[4] (بالغًا) في القاموس البالغ الجيد.

يقول ابن البطاح الأهدل (وسميته) أي المختصر (بلوغ المرام) هو من بلغ المكان بلوغًا وصل إليه كما في القاموس[5]، والمرام الطلب والمعنى الإضافي وصولي الطلب بمعنى المطلوب، أي فالمراد وصولي مطلوبي.

ويقول أيضًا ابن البطاح الأهدل في قوله: (أن لا يجعل ما علمنا وبالا) بفتح الواد: (الشدة والثقل كما في القاموس[6]، أي: لا يجعله شدة في الحساب، وثقلًا من جملة الأوزار، إذ الأعمال الصالحة، إذ لم تخلص لوجه الله، انقلبت أوزارًا وآثامًا. إهـ. المقدمة.

وقوله: (في لفظ: لم يجنب، في القاموس[7]، جنب أي: كفرح وجنب أي: ككرم، فيجوز فتح النون، وضمها، هذا إن جعلته من الثلاثي، ويصح من أجنب (يجنب) وأما اجتنب فلم يأتي بهذا المعنى، وهو إصابة الجنابة).

- الكسائي: (ت: 189هـ):

نقل ابن البطاح الأهدل عن الكسائي كثيرًا من آرائه في اللغة، منها ما ذكره عند إعراب قوله عليه الصلاة والسلام: (قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها)(8)، جمع صحفة، فقال الكسائي: أعظم القصاع الجفنة، ثم القصعة،

1) المصدر السابق 66/1.
2) المصدر نفسه 66/1.
3) المصدر نفسه 67/1.
4) المصدر نفسه 64/1.
5) المصدر نفسه 76/1.
6) المصدر نفسه 76/1.
7) إفهام الأفهام 91/1.
8) المصدر السابق 103/1.

تليها تشبع العشرة، ثم الصحفة تشبع الخمسة، ثم المثكلة تشبع الرجلين، والثلاثة، ثم الصحفة تشبع الرجل).

المبحث الأول: الوجود (المختلفة) في الإعراب، ويتكون من المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأوجه المحتملة في الرفع:

من الألفاظ الواردة في أحاديث مختلفة تحتمل الرفع على أنها خبر، أو مبتدأ، أو فاعل، منها: على سبيل المثال لا الحصر:

1 - **لفظ: (أحق)**[1]: الذي أتى به المؤلف في الحديث المختص بصفة الصلاة، وفيه: ما رواه مسلم، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا رفع رأسهُ، من الركوع، قال: اللهم ربنا لك الحمدُ، ملك السموات، والأرض، وملء، ما شئت من شيء بعد، أهل السناء والمجد، أحق ما قال العبد – وكلنا لك عبد – اللهم لا مانع؛ لما أعطيت، ولا معطي؛ لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد...)[2].

- **فلفظ: (أحق) يحمل الوجه الإعرابية الآتية:**

الوجه الأول: أن (أحق) خبر لمبتدأ محذوف تقديرها (هذا).

والمعنى قوله: اللهم لك الحمد هذا أحق ما قال العبد.

الوجه الثاني: أن (أحق) مبتدأ، وخبره جملة (لا مانع لما أعطيت).

والمعنى: (أحق ما قال العبد: قوله: (لا مانع لما أعطيت).

الوجه الثالث: (أحق) خبر؛ لما قبله.

والمعنى: قوله: ربنا لك الحمد إلى آخره، أحق ما قال العبد.

وذهب الأهدل إلى أن جملة (اللهم لا مانع لما أعطيت...إلخ جملة استئنافية[3]

1) إفهام الأفهام 1/ 443: 444.
2) صحيح مسلم .
3) إفهام الأفهام 444/1.

مجلة آداب الحديدة - العدد الثالث عشر (إبريل – يونيو 2022م) كلية الآداب - جامعة الحديدة
http://al-adab-journal.com ISSN:2710-1312 (Online) ISSN:2710-1304 (Print)

وأنا أوافق ما ذهب إليه الأهدل في هذا الوجه بأن (أحق) خبر والمبتدأ محذوف، وذلك أن الخبر هو الذي يتم معنى الجملة، وقد أشار إبن هشام الأنصاري – نقلًا عن الواسطي – إلى أن الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة)[1].

وحسن تقدير المبتدأ (هذا) أي: هذا القول أن الجملة صدرت بجملة إنشائية، وهي جملة النداء (اللهم...).

2- لفظ (العشر)[2]الوارد في الحديث المتعلق بالزكاة وفيه:

ما جاء عند البخاري، من حديث (سالم بن عبدالله عن أبيه رضي الله عنهما: عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: فيما سقت السماء والعيون، أو كان عثريًا العشر، وفيما سقي؛ بالنضح نصف العشر)[3].

3- **لفظ (نصف) المشتمل في الحديث نفسه، وفيه**: (وفيما سقي بالسواني أو النضح نصف العشر)[4].

فلفظ (العشر) يحتمل وجهين:

الأول: مبتدأ مؤخر مرفوع، وخبره شبه الجملة، المتقدم عليه (فيما سقت السماء).

الثاني: فاعل مرفوع لفعل محذوف تقديره: (يجب العشر).

قال الأهدل: (العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله (فما سقت السماء) أو أنه فاعل فعل محذوف[5] أي: فيما ذكر يجب العشر)[6].

1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،(805).
2) إفهام الأفهام 267/2.
3) صحيح البخاري .
4) المصدر السابق.
5) إفهام الأ فهام 267/2.
6) المصدر السابق 267/2.

والقياس على لفظ العشر لفظ (نصف) الوارد في آخر الحديث، فهو يحتمل الرفع على أنه مبتدأ مؤخر، أو فاعل لفعل محذوف، والمتأمل في هذين الوجهين، يجد أن الوجه الأول اعتمد على التقديم والتأخير، أي: تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، أما الوجه الثاني: فقد اعتمد على حذف الفعل وبقاء الفاعل.

وتقديم الخبر على المبتدأ مشهور في اللغة، وقد ذكر النحاة، مواضع عدة يتقدم كل فيها على الآخر[1].

أما حذف الفعل وبقاء الفاعل، فهو غير مستعمل كثيرًا، ومشروط بعدم اللبس[2].

وعليه فإن الوجه الأول هو: الصحيح والأرجح، وهو أن يكون (لفظ) (العشر) و (النصف) مبتدأ مؤخرا والخبر مقدم، والله أعلم واحكم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

المطلب الثاني: الأوجه المحتملة في النصب:

جاءت بعض الألفاظ المنصوبة، تحتمل وجوهًا مختلفة في الإعراب، كأن تكون حالًا، أو تميزًا، أو بدلًا منصوبًا، فمن ذلك:

1- لفظ (قديمًا وحديثًا):

جاء هذان اللفظان في المقدمة لابن حجر العسقلاني، عند قوله: (الحمدلله على نعمه الظاهرة، والباطنة، قديمًا وحديثًا)(3).

والعلامة ابن البطاح الأهدل قد بين إعرابها بقوله: (قديمًا وحديثًا) منصوبان على أنهما حالان... ويحتمل النصب على الظرفية، وأنهما صفة لزمان محذوف؛ أي: زمانًا قديمًا وزمانًا حديثا[4].

1) همع الهوامع في شرح الجوامع، 34/2، 36.
2) المصدر السابق 258/2.
3) إفهام الأفهام 58/1، 9، 60.
4) المصدر السابق 60/1.

ولبيان أي الوجهين أرجح: الحال أم الظرف؟

ففي رأي وتقديري، أن نصب (قديمًا وحديثًا) على الظرفية الزمانية هو: الراجح من نصبهما على الحال، ذلك أن الحال، من خصائصه الانتقال، وعدم الثبوت غالبًا، ومعنى الانتقال: أن تكن ملازمة للمتصف بها[1].

2- **لفظ (صاعًا):** أتى هذا اللفظ في الحديث الوارث في كتاب الزكاة، ونصه: ما جاء في المتفق عليه، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم، زكاة الفطر، صاعا من تمر، أو صاعا من شعير، على العبد، والحر، والذكر، والأنثى، والصغير، والكبير، من المسلمين وأمر بها أن تؤدى، قبل خروج الناس إلى الصلاة)[2].

فكلمة (صاعًا) تحتمل وجهين:

الأول: النصب على أنه تميز.

الثاني: النصب على أنها بدل من زكاة.

قال ابن البطاح الأهدل: (نصب على التميز، أو بدل من زكاة، بيان لها)[3].

لكن الراجح من الوجهين هو النصب على البدلية، بأنه يصح حذف المبدل منه، دون أن يتغير المعنى[4]. وهنا يجوز أن يحذف لفظ (زكاة) ويكون المعنى: (فرض رسول الله صاعًا...).

3- **جملة (لا يثبت):**

جاءت هذه الجملة في الحديث الوارد في كتاب الحج، ونصه: ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما، رديف رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فجاءت امرأة من خنعم، فجعل الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه، وجعل النبي صلى الله عليه

1) شرح ابن عقيل 244/2.
2) إفهام الأفهام 285/2.
3) المصدر السابق 285/2.
4) همع الهوامع 212/5، شرح ابن عقيل 247/2.

وسلم، يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: يا رسول الله، إن فريضة على عباده في الحجة أدركت أبي شيخًا كبيرًا، لا يثبت على الراحلة، أفاحج عنه؟ قال: نعم وذلك في حجة الوداع)[1].

- **فجملة (لا يثبت) تحتمل وجهين:**

الأول: أن تكون في محل نصب نعت.

الثاني: ان تكون في محل نصب حال.

وقد أشار العلامة ابن البطاح الأهدل إلى إعراب بعض الألفاظ الواردة في الحديث قائلًا:

(شيخًا) منتصب على الحال، وقوله: كبيرا يصح صفته، ولا ينافي اشتراط كون الحال نكرة، إذ لا يخرجه ذلك عنها.

(لا يثبت، صفة ثانية، (على الراحلة) يصح صفة أيضًا، ويحتمل الحال)[2].

ولا خلاف في أن (شيخًا) منصوب على الحال) وأن (كبيرا) صفة، ولكن قوله: (لا يثبت)، فالإشكال هنا، في الجار والمجرور، (على الراحلة) كيف يكون صفة أو حالًا؟ وإنما هو متعلق بالفعل (لا يثبت). والصحيح النصب على النعت؛ لأنه وصف لازم، أما الحال، فهو وصف متغير[3].

المطلب الثالث: الأوجه المحتملة في الجر

جاء هذا المطلب في محورين:

الأول: في الحديث الوارد في كتاب الجنائز، ونصه: (ما روته عائشة رضي الله عنها، في المتفق عليه، (أن النبي –صلى الله عليه وسلم– حين تـُوَفـَّي – سـُجـِّيَ – بـِبـُرْدِ حـِبـَرَه)[4].

فلفظ: (برد حبرة) يجوز فيه وجهان:

1) إفهام الأفهام 404/2.
2) المصدر السابق 404/2.
3) شرح ابن عقيل 242/2، 161/3.
4) إفهام الأفهام 167/2.

الأول: جر (برد) بدون تنوين فيكون (برد) مضاف و (حبرة) مضاف إليه مجرور.

الثاني: جر (برد) مع التنوين، فيكون لفظ (برد) منعوت، ولفظ (حبرة) نعت مجرور.

قال ابن البطاح الأهدل: (والبرد يجوز إضافته إلى الجبرة، ووصفه بها)[1].

والظاهر أن الوجه الأول هو الراجح، والله أعلم وأحكم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

جاء في اللسان[2]: (الجبرة، والحبرة: ضرب من برود اليمن منمرة.... يقال: برد حبر، وبرد حبرة، مثل عنبة على الوصف الإضافة). وجاء في المصباح المنير[3]: قال الأزهري: ليس حبرة موضعًا أو شيئًا معلومًا، إنما هو: وشي معلوم، أضيف الثوب إليه، كما قيل: ثوب مرمز بالإضافة.

المحور الثاني: الحديث الوارد في كتاب البيع، ونصه: (ما جاء في سنن أبي داود من رواية عروة بن الزبير رضي الله عنهما قال: قال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، في أرض، غرس أحدهما فيها نخلا والأرض للآخر، فقضى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالأرض لصاحبها، وأمر صاحب النخل أن خرج نخله، وقال: (ليس لعرق ظالم حق)[4].

فلفظ: (عرق ظالم) يحتمل وجهين:

الأول: أن (عرق) بالجر بدون تنوين يكون مضافًا و(ظالم) مضاف إليه.

الثاني: أن (عرق) بالجر مع التنوين منعوت، و(ظالم) نعت.

والصواب أن وجه النعت هو المشهور، فقد جاء في مختصر سنن أبي داود شرح هذا الحديث بتعريف لفظ (العرف) ولفظ (الظالم) قال هشام: العرق الظالم: أن يغرس الرجل في أرض غيره، ليستحقها بذلك، قال مالك: والعرق الظالم كل ما أخذ، وأحتفر، وغرض بغير حق)[5].

1) المصدر السابق 167/2.
2) لسان العرب، مادة (حبر)، 159/4.
3) المصباح المنير، مادة (حبر)، 118، للتأكد أو ص115.
4) إفهام الأفهام 142/3.
5) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري ، 266/4.

وجاء في اللسان: (والرواية (لعرق) بالتنوين وهو على حذف المضاف أي: لذي عرق ظالم، فجعل العرق نفسه ظالما، والحث لصاحبه، أو يكون الظالم من صفة صاحب العرق، وإن روى (عرق) بالإضافة(1)، فيكون الظالم صاحب العرق، والحق للعرق، وهو أحد عروق الشجرة).

وأكد الوصفية صاحب المصباح المنير بقوله: (قوله: -صلى الله عليه وسلم (وليس لعرق ظالم حق) قيل: معناه: أو في أرض أحياها غيره، ليستوجبها هو لنفسه، فوصف العرق بالظلم مجازًا، ليعلم أنه لا حرمة له، حتى يجوز للمالك، الإجتراء عليه بالقلع، من غير إذن صاحبه، كما يجوز الإجتراء على الرجل الظالم، فيرد، ويمنع، وإن كره ذلك(2).

وذكر الرازي معنى العرق الظالم، فقال: (العرق الظالم، أن يجئ الرجل إلى أرض، قد أحياها غيره، فيغرس فيها، أو يزرع، ليستوجب به الأرض)[3].

المطلب الرابع: الأوجه المحتملة في الرفع والنصب:

ويختص بمحورين:

المحور الأول: الحديث الوارد في كتاب الطهارة، ونصه: ما جاء في المتفق عليه، من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الذي يشرب في إناء الفضة، إنما يجرجر في بطنه نار جهنم)(4).

فلفظ (نار) يحتمل وجهين:

الأول: الرفع على أنها فاعل للفعل (يجرجر).

الثاني: النصب على أنها مفعول به للفعل (يجرجر).

وقد أطال العلامة الأهدل، الحديث عن هذا الموضع، وأورد أقوال بعض العلماء، وخلاصة ما أورده على النحو الآتي:

القول الأول: أن لفظ (نار) يروى بالرفع على أنها فاعل مجازا وهذا قول الزمخشري.

1) لسان العرب، مادة عرق، 244/10.
2) المصباح المنير، مادة عرق، 405.
3) مختار الصحاح مادة عرق، للإمام الرازي، 428.
4) إفهام الأفهام 106/1، 101.

القول الثاني: أن لفظ (نار) والمشهور فيه النصب على أنه مفعول به، وهو قول النووي.

ولبيان الراجح من هذه الأقوال، لابد من معرفة هل الفعل (يجرجر) لازم أو متعدد؟

نجد أن ابن منظور أورده تارة لازمًا، وتارة متعديًا، قال في اللسان[1]:

1- (جرجر ضج وصاح) فالفعل هنا لازم.

2- (وجرجر فلان الماء).

(وجرجره الماء) فالفعل هنا متعد إلى مفعول واحد).

3- (وجرجره الماء) فالفعل هنا متعد إلى مفعولين وجاء في المصباح المنير[2].

1- (جرجر الفحل: ردد صوته في حنجرته).

2- (وجرجرت النارُ: صوتت) فالفعل هنا لازم.

3- (وجرج فلان الماء في حلقه: إذا جرعه جرعًا متتابعًا) فالفعل هنا متعد.

فإذا كان الفعل (يجرجر) لازمًا، فلفظ (النارُ) فاعل، وهو مؤنث مجازي، فصل بينه وبين الفعل (يجرجر) بالجار والمجرور (في بطنه) فيجوز استعمال الفعل بدون تاء التأنيث، فيصبح أن يقال: (يجرجر في بطنه نار جهنم) بإلحاق تاء التأنيث بالفعل وعدم إلحاقها، فأجازوا، طلع الشمس وطلعت الشمس[3].

فالفعل (يجرجر) بمعنى (يصوت) مأخوذ من قولهم جرجرت النار إذا صوتت[4]، وعلى هذا يكون المعنى: (جعل صوت جرع الإنسان للماء في هذه الأواني المخصوصة – لوقوع النهي عنها، واستحقاق العقاب على استعمالها – لجرجرة نار جهنم في بطنه من طريق المجاز)[5].أما إذا كان الفعل متعديًا فيكون فاعل (يجرجر) هو الضمير المستتر الذي يعود على الشارب، ولفظ (النار) مفعول به، فالفعل (يجرجر) هنا بمعنى (يجرع) وعليه فإن المعنى (يجرع نار جهنم)[6].

1) لسان العرب: مادة جرجر، 131/4، 132.
2) المصباح المنير مادة جرج، 96.
3) شرح ابن عقيل 89/2.
4) المصباح المنير، 96.
5) لسان العرب 131/4.
6) لسان العرب 131/4.

المحور الثاني: الحديث الوارد في كتاب البيوع المتعلق بحديث اللقطة ونصه:

(ما جاء في الحديث المتفق عليه، عند زيد بن خالد الجهني قال: (جاء رجل إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– فسأله عن اللقطة. فقال: إعرف عفاصها، ووكاءها، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها، قال: فضالة الغنم؟ قال: هي لك، أو لأخيك، أو للذئب، قال: فضالة الإبل؟ قال: مالك ومالها؟ معها سقاؤها، وحذاؤها، ترد الماء، وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها)[1].

فلفظ (شأن) يحتمل وجهين:

الأول: النصب على الإغراء، أي: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا.

الثاني: الرفع على أنه مبتدأ والخبر بها.

قال العلامة ابن البطاح الأهدل: نصب (شأنك) على الإغراء، ويجوز رفعه على الابتداء وخبره بها)[2].

والنصب في أسلوب الإغراء هو المشهور والمعروف، والرفع فيه قليل، قال ابن مالك: (ثم بينت أن الإغراء كالتحذير، في التزام إضمار الناصب، مع التكرار العطف... ومعنى الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه[3].

ثم قال: (فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير)[4].

واستدل على ذلك بقول الشاعر(5):

لجديرون بالوفاء إذا قال أخو النجدة السلاحُ السلاحُ

المبحث الثاني:

1) إفهام الأفهام 195/3.
2) المصدر السابق 196/3.
3) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق، الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مصر، الطبعة الأولى، 1402هـ – 1982م، 1379/3.
4) المصدر السابق 1381/3.
5) قائل البيت غير معروف، أورده السيوطي في همع الهوامع 28/3، في فصل الإغراء، والشاهد فيه أنه يجوز الرفع في أسلوب التحذير، وأسلوب الإغراء، ولكنه على قلة.

أوجه الإعراب المختلفة في الأفعال

ويختص هذا المجال بالأفعال الواردة، من الأحاديث النبوية الشريفة، وتحتمل هذه الأفعال وجهين أو أكثر في الإعراب، حيث يلاحظ أن بعضها يحتمل الرفع والجزم، وبعضها يحتمل النصب والجزم، وبعضها الآخر يحتمل الرفع، والنصب، والجزم، على نحو ما سيتضح من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الحديث الوارد في كتاب البيوع ونصه:

(ما جاء في الحديث المتفق عليه، عند أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (لا يمنع جار، جاره، أن يغرز خشبة في جداره، ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم معرضين عنها؟ والله لأرمين بها بين أكتافكم)(1).

فالفعل (يمنع) يحتمل وجهين:

الأول: الرفع على أن (لا) نافية غير عاملة.

الثاني: الجزم على أن (لا) ناهية جازمة.

قال الأهدل: (لا يمنع) يروى بالرفع على الخبر والجزم على النهي)[2]، وقوله على الخبر يقصد به أسلوب الاخبار بكسر الهمزة الذي يقابله أسلوب الإنشاء، كما ورد في الوجه الثاني وهو الطلب الثاني.

المطلب الثاني: الحديث الوارد في كتاب الجامع ونصه:

(ما جاء في الحديث المتفق عليه، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لايقم الرجل الرجل من مجلسه، ثم يجلس فيه، ولكن تفسحوا، وتوسعوا)[3].

فالفعل (يقم) يحتمل الرفع والجزم، وأورد له الأهدل صيغة اخرى بلفظ (لا يقيمن) قال: وفي لفظ لمسلم (لا يقمن) بصيغة النهي مفردا، فلفظ الخبر الذي جاء به المصنف في معنى النهي)[4].

1) إفهام الأفهام 114/3.
2) المصدر السابق 114/3.
3) إفهام الأفهام 330/4.
4) المصدر السابق 330/4.

والملاحظ في هذين المطلبين التي سلف ذكرها، قد وردت فيهما الأفعال محتملة للرفع والجزم، غير أن الذي يقوي وجه الجزم أنها جاءت لبيان الأحكام الشرعية تناسبها صيغة النهي؛ باستعمال (لا) الناهية الجازمة، والله أعلم وأحكم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المطلب الثالث: الحديث الوارد في كتاب البيوع، وفيه:

ما جاء في الحديث المتفق عليه، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: (قلت يا رسول الله، أنا ذو مال ولا يرثني إلا إبنة لي واحدة، أفأ تصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. قلت: أفأ تصدق بشطره؟ قال: لا. قلت: أفأ تصدق بثلثه؟ قال: الثلث والثلث كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس)(1).

فالفعل (تذر) يحتمل وجهين:

الأول: النصب على أن (أنْ) حرف مصدري ونصب.

الثاني: الجزم على أن (أنْ) حرف شرط جازم.

قال ابن البطاح الأهدل: (يروى بفتح الهمزة وكسرها، فالفتح على تقدير لام التعليل، والكسر على أنها شرطية، وجوابه: خير، على تقدير: فهو خير)[2].

والراجح أسلوب الشرط.

المطلب الرابع: الحديث الوارد في كتاب الطهارة، ونصه:

(ما جاء عند البخاري، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، (لا يبولن احدكم في الماء الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه)(3).

فالفعل (يغتسل يحتمل ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجزم، وقد أورد الأهدل هذه الأوجه على النحو الآتي:

الوجه الأول: رفع الفعل (يغتسلُ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير المعنى: (ثم هو يغتسلُ).

1) إفهام الأفهام 217/3.
2) المصدر السابق 217/3.
3) إفهام الأفهام 88/1.

الوجه الثاني: نصب الفعل (يغتسلَ) على تقدير (أن).

الوجه الثالث: جزم الفعل (يغتسلْ) على أنه معطوف على موضع (لا يبولن).

ثم قال: (والذي تقتضيه قواعد العربية أن النهي في الحديث، إنما هو عن الجميع بين البول والاغتسال فيه، سواء رفعت اللام أو نصبت: وذلك، لأن ثم تفيد ما تفيده الواو العاطفة في أنها للجمع)(1).

أقول هذه المسألة أوردها النحاة في باب، نواصب الفعل المضارع، في المواضع التي ينصب فيها الفعل المضارع، بأن مضمره وجوبًا، ومن هذه المواضع:

إذا جاء الفعل المضارع بعد (الواو) التي للمصاحبة والمعية(2)، وهذا إذا كان الواو على معنى المصاحبة، أما (إذا لم تفد ذلك، بل أردت التشريك بين الفعل والفعل، أو أوردت جعل ما بعد الواو خبر لمبتدأ محذوف، فإنه لا يجوز حينئذٍ النصب(3) وقد مثل النحاة بقولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فالفعل (تشرب) يجوز فيه ثلاثة أوجه(4):

الأول: الجزم على التشريك بين الفعلين، نحو: لا تأكل السمك وتشربْ اللبن.

الثاني: الرفع على إضمار مبتدأ، نحو: لا تأكل السمك وتشربُ اللبن.

أي: وأنت تشرب اللبن.

الثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن. أي: لا يمكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبنَ، فينصب هذا الفعل بأن مضمرةَ.

وهذا الوجه – وهو الثالث – الذي يتناسب مع معنى الحديث، وهو الوجه الذي اختاره ابن البطاح الأهدل، فوجه النصب في الفعل (تغتسل) هو الأرجح، على معنى النهي عن الجمع بين البول في الماء الراكد، والاغتسال فيه، أي: النهي عن الجمع بين البول والاغتسال.

1) المصدر السابق 89/1.
2) شرح ابن عقيل 14/4.
3) المصدر السابق 17/4.
4) المصدر نفسه 17/4.

وإجراء ثم مجرى الواو، والفاء بعد الطلب، أجازه، ابن مالك، قال ابن هشام: (وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب، فأجاز في قوله: صلى الله عليه وسلم: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه).

فيه ثلاثة أوجه:

الرفع: بتقدير: ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي، والنصب قال: بإعطاء ثم حكم واو الجمع(1).

وقد فهم الإمام النووي أبو زكريا، من قول ابن مالك: (بإعطاء ثم حكم واو الجمع) عدم جواز النصب، لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهي عنه، سواءً أراد الاغتسال فيه، أو منه، أم لا...، وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب لا في المعية أيضًا)[2].

المبحث الثالث:

الحذف والتقدير

ويختص بالمطالب الآتية:

المطلب الأول: حذف متعلق الجار والمجرور.

التعلق هو: (نوع من الارتباط المتم للمعنى، ينعقد بين ما يشبه الجملة من ظرف، وجار، ومجرور، وما قبلها من أفعال، أو ما يشبهها)(3).

ولابد أن يتعلق الجار والمجرور، إما (بالفعل) أو ما يشبهه، أو ما أدل، بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة مجود قدر(4).

1) مغني اللبيب 161.
2) مغني اللبيب 161.
3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور/محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م، 156، النحو القرآني، 421.
4) مغني اللبيب، 566.

ويكثر الحذف بمتعلق الجار والمجرور في أحاديث تبدأ بالحرف(عن)(1)، مثل (عن أبي هريرة)، (عن أبي سعيد،.....) (عن أبي أمامة...).

قال ابن البطاح الأهدل: (الجار والمجرور متعلق بمقدر، كأنه قال: باب المياه أروى فيه، أو أذكر فيه، أو نحو ذلك، حديثًا عن أبي هريرة)(2).

فالجار والمجرور، يتعلق غالبًا، بفعل محذوف تقديره: أروي، أو يُرى (عن أبي...).

وقد أورد ابن هشام بعض الشواهد القرآنية، على حذف متعلق الجار والمجرور قائلا: (ومثال التعلق بالمحذوف: (وإلى ثمود أخاهم صالحًا)(3)، بتقدير (وأرسلنا) ... ومثله (في تسع آيات إلى فرعون)(4) (ففي وإلى) متعلقان بـ(أذهب) محذوفًا، (وبالوالدين إحسانا)(5)، أي: وأحسنوا بالوالدين إحسانا)[6].

المطلب الثاني: المنصوب على نزع الخافض.

المنزوع على نزع الخافض مصطلح نحوي ويقصد به (اسم مجرور في الأصل؛ بحرف جر، فلما حذف حرف الجر، نصب الإسم على أنه مفعول به).

ونزع الخافض يقصد به سقوط حرف الجر أو حذفه، ويأتي ذلك في الفعل اللازم الذي يتعدى بحرف الجر)[7].

وقد ورد الاسم المنصوب على نزع الخافض في الحديث الوارد في كتاب البيوع، وقد جاء فيه: (في المتفق عليه من حديث ابن عباس قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدنية وهم يسلفون في

1) إفهام الأفهام 80/1.
2) إفهام الأفهام 80/1.
3) سورة الأعراف الآية: 73.
4) سورة النمل الآية: 12.
5) سورة البقرة الآية: 83.
6) مغني اللبيب، 570.
7) الخلاصة في علم النحو والصرف، تأليف الأستاذ الدكتور/عبدالله علي محمد الهنادوة، دار الشبامي للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الثانية، 2001م، 208، كتاب سيبويه1/15،16،37،المقتضب4/73،153،338،الخصائص2/278،جامع الدروس العربية،25،شرح شذور الذهب، 26

الثمار السنة والسنتين، فقال: من أسلف في تمر، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم)[1].

فيلاحظ أن لفظ (السنة) لفظ (السنتين) كانا في الأصل اسمين مجرورين بحرف الجر (إلى) فلما حذف الحرف نصبًا.

وحذف حرف الجر أجازه النحويون قياسًا مع (أنْ وأنّ) وما ورد على خلاف ذلك فيقتصر فيه على السماع، وقد أشار ابن عقيل إلى ذلك قائلا: (ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنْ وأنّ) بل يقتصر فيه على السماع، وذهب أبو الحسن بن سليمان البغدادي هو الأخفش الصغير – إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسًا، بشرط تعين الحرف ومكان الحذف، نحو: بريت القلم السكين، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف[2].

ثم أورد ابن عقيل مثالًا على عدم جواز حذف حرف الجر مثل: (رغبت زيدًا) فلا يجوز الحذف في هذا المثال، لأنه لا يدُرى حينئذٍ، هل التقدير برغبت عن زيد أو في زيد)[3].

المطلب الثالث: حذف حرف النداء.

يُعد حذف حرف النداء من الحذف الجائز، وليس الواجب، نص عل ذلك النحاة(4)، واستدلوا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى: (يوسف اعرض1عن هذا)(5)، وقوله تعالى: (ربنا لا تزغ قلوبنا)(6)، غير أنهم منعوا حذف حرف النداء في بعض المواضع ذكرها السيوطي سبعة مواضع قائلًا(7): (ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف:

أحدها: اسم الله تعالى، إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله.

1) إفهام الأفهام 91/3.
2) شرح ابن عقيل 151/2.
3) المصدر السابق 151/2.
4) همع الهوامع 43/3، مغني اللبيب، 840،شرح الكافية،554،555،التسهيل 2/107،حاشية الصبان200:3/199،اوضح المسالك لابن هشام3/27،المقتضب4/285،259:755،754،المحرر في النحو2/741،الجمل للزجاجي156،المغني في علم النحو الجديد219،معاني القرآن للزجاج3/104،الايضاح العضدي228،شرح المفصل2/15،مغني اللبيب737، النحو القرآني 390
5) سورة يوسف الآية: 29.
6) سورة آل عمران الآية: 88.
7) همع الهوامع 43/3.

الثاني: المستغاث نحو: يا لزيد.

الثالث: المستعجب منه نحو: يا للماء.

الرابع: المندوب، نحو: يا زيداه.

الخامس: اسم الجنس.

السادس: اسم الإشارة.

السابع: النكرة غير المقصودة.

وقد ورد حرف النداء في الحديث الوارد في كتاب الجامع، ونصه: (فيما جاء عند مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم: لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره، التقوى ها هنا – ويشير إلى صدره ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه، المسلم، كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه)[1].

فلفظ: (عباد) منادى منصوب بحرف نداء محذوف، والتقدير: (يا عباد الله).

قال ابن البطاح الأهدل: (وكونوا عباد الله منصوب على النداء)[2].

1) إفهام الأفهام 384/4.
2) إفهام الأفهام 385/4.

الخاتمة:

لقد توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

1- ان شهرة العلامة يوسف محمد البطاح الأهدل في الفقه والحديث، قد طغت على درايته اللغوية، وأنه عالمًا نحويًا ضليعًا في المسائل النحوية، والصرفية، واللغوية... فهو عالم موسعي في ذلك، شأن العلماء المتقدمين، الذين يصدق علتهم القول: (أخذ من كل علم بطرف).

2- إن المسائل النحوية، والصرفية، التي أوردها ابن البطاح الأهدل، في كتابه، إفهام الإفهام علاقة وثيقة بين علم النحو وعلمي الفقه والحديث.

3- تعدد مسائل النحو والصرف وتنوعها عند الأهدل في شرح إفهام الإفهام، ومن أهم هذه المسائل وأبرزها المتعلقة، بالأوجه المختلفة، في الإعراب وبالحذف والتقدير.

4- ينظر ويلاحظ أن موقف ابن البطاح الأهدل من المسائل التي يوردها كذلك، يتنوع، ويتعدد، فمرة يذكر رأيه بصراحة، بدون ذكر الأوجه المحتملة، ومرة يذكر الأوجه المحتملة بدون أن يرجح، ومرة بذكر الأوجه المحتملة مع الترجيح.

5- أرغب في هذه النقطة أن تكون من توصيات البحث، وتتلخص هذه التوصية، في إعداد منهج متكامل، يربط بين علم النحو بعلم الفقه والحديث خاصة، وأن المصادر التي ربطت بين النحو والفقه قليلة جدًا، ولا تكاد تذكر، ويبدو كتاب الكوكب الدري، لجمال الدين الآسنوي، في حدود علمي، هو أول كتاب ربط بين هذين العلمين الجليلين.

المصادر والمراجع:

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: المصادر والمراجع المطبوعة.

1. الأعلام،قاموس تراجم لاشهر الرجال، والنساء من العرب،والمستعربين والمستشرقين،لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي،(ت:1396ه)، دار العلم للملاين،لبنان،بيروت،الطبعة الخامسة عشر،2002م.
2. إفهام الأفهام، شرح بلوغ المرام،من جمع ادلة الاحكام،تاليف الامام الفقيه العلامة الشريف يوسف محمد البطاح الاهدل رحمه الله تعتحقيق:الى،دراسة وتحقيق: محمد بن احمد بن بكر الاهدل،دار البرهان للطباعة والدعاية والاعلان،الطبعة الاولى،1439ه،2018م.
3. الاقتراح في علم اصول النحو وجدله،لجلال الدين السيوطي،تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد،مكتبة الصفا، القاهرة، طبعة جديدة،1420ه،1999م.
4. اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، تأليف جمال الدين عبدالله بن هشام الانصاري المتوفى(ت: 761ه)،ومعه مصباح السالك الى اوضح المسالك، تأليف بركات يوسف هبود، راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر،1414ه،1994م.
5. الايضاح العضدي،لابي علي بن احمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت:377ه)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود،دار العلوم،مصر،القاهرة،الطبعة الثانية،1408ه،1988م.
6. تذكير الناس، للعلامة احمد حسن العطاس، (د.ط)،(د.ت).

7. التسهيل في شرح ابن عقيل،(د.ط)،(د.ت).
8. جامع الدروس العربية،موسوعة في ثلاثة اجزاء،تأليف مصطفى الغلاييني، دار ابن الجوزية القاهرة،الطبعة الاولى،210م.
9. الجمل في النحو،لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي،(ت:337ه)،تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الامل، الطبعة الاولى،1427ه،2006م.
10. حاشية الصبان، الشيخ محمد بن علي الصبان، الشافعي، المتوفى،206ه، على شرح الاشموني، الشيخ علي بن محمدعيسى الاشموني، المتوفى،918ه، على الفية ابن مالك، طبعة وصححه وخرج شواهده،ابراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،الطبعة الاولى،1417ه،1997م.
11. الخصائص،لابي الفتح عثمان بن جني،(ت:392ه)،تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية،مصر،(د.ط)،(د.ت).
12. الخلاصة في علم النحو والصرف، للاستاذ الدكتور عبد الله علي محمد الهنادوة، دار الشبامي، للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الثانية،2001م.
13. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة، العشرون،1400ه،1980م.
14. شرح الفصل، تأليف الشيخ موق الدين بن يعيش النحوي المتوفى،643ه،عالم الكتب بيروت،(د.ط)،(د.ت).
15. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم احمد هريدي،دار المأمون للتراث، مصر، الطبعة الاولى،1402ه،1982م.
16. شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة،(د.ط)،(د.ت).

17. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،لابن هشام،توزيع دار الفكر،(د.ط)،(د.ت).

18. شرح كافية ابن الحاجب،ليعقوب بن احمد بن حاجي عوض،تحقيق ودراسة:د. محمد عبد الرزاق ابونور،مراجعةا.د.المتولي علي التولي الاشرم،مكتبة الايمان بالمنصورة،امام جامعة الازهر،(د.ط)،(د.ت).

19. صحيح البخاري،للامام ابي عبدالله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي،امير المؤمنين في الحديث رحمه الله تعالى ورضي عنه،المتوفى،256ه، عالم الكتب بيروت،مكتبة المعارف،(د.ط)،(د.ت).

20. صحيح مسلم،للامام ابي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري،(ت:261ه)، حقق نصوصه وصححه ورقمه وعد كتبه،وابوابه،واحاديثه،وعلق عليه،ملخص شرح النووي، محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية،فيصل عيسى البابي الحلبي،(د.ط)،(د.ت).

21. الكتاب، لسيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة،1403ه،1983م.

22. الكوكب الدري فيما يتخرج على الاصول النحوية من الفروع الفقهية،لجمال الدين الآسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،1405ه،

23. لسان العرب، لابي الفضل ابن منظور،دار صادر،بيروت،(د.ط)،(د.ت).

24. المحررفي النحو، لعمر بن عيسى بن اسماعيل الهرمي،(ت:702ه)،تحقيق ودراسة:ا.د.منصور علي محمد عبد السميع، الاستاذ المساعد بكلية الآداب،جامعة حلوان،دار السلام للطباعةوالنشروالتوزيع، والترجمة، لصاحبها عبد القادرمحمود البكار، الطبعة الثانية،1429ه،2008م.

25. مختار الصحاح، للإمام الرازي، طبعة دار القلم، بيروت، (د.ط)،(د.ت).

26. مختصر سنن ابي داود، للحافظ المنذري،ومعالم السنن لابي سليمان الخطابي،وتهذيب الاماماابن قيم الجوزية، تحقيق: أحمد محمد شاك روحمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،1400ه،.1980م.

27. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي،تاليف العلامة احمد محمد بن علي المقري الفيومي، المتوفى 770ه، جميع الحقوق محفوظة لدار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1414ه،1994م.

28. معاني القرآن واعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج(ت:311ه)، تحقيق:عبد الجليل شلبي،عالم الكتب،بيروت،لبنان، الطبعة الأولى،1408ه،1988م.

29. معجم الأدباء، ياقوت الحموي،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1411ه،1991م.

30. معجم المصطلحات والصرفية، للدكتور محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى،1405ه،1985م.

31. معجم المؤلفين، لعمررضا كحالة، مكتبة المتنبي، لبنان، بيروت، ودار احياء التراث الغربي، لبنان، بيروت،(د.ط)،(د.ت).

32. المغني الجديد في علم النحو، د. محمد خير حلواني، دار الشرق الغربي، لبنان،بيروت،طبعة جديدة منقحة،1424ه،2003م.

33. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الانصاري، تحقيق: مازن المبارك وزميله، دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة،1979م.

34. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، للإمام ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا،بيروت،1434ه،2013م.

35. المقتصد في شرح الايضاح، لمجد الاسلام ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي،(ت:471ه،او474ه)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر،العراق،1982م.

36. المقتضب، لابي العباس محمد بن يزيد المبرد،المتوفى،285ه، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الأستاذ بجامعةالأزهر، عالم الكتب،بيروت،(د.ط)،(د.ت).

37. النحو القرآني قواعد وشواهد، الدكتور جميل أحمد ظفر، حقوق الطبع محفوظة، الطبعة الثانية،1418ه،1998م.

38. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، طبعة دار البحوث العلمية، الكويت،1975م.